

مشكلاتنا الاجتماعية

بقلم حسن الشريف

مشكلاتنا الاجتماعية في مصر نوعان مختلفان ، اذ هي في المدينة غيرها في الريف . ولهذا يحتاج كل نوع الى علاج خاص .

فشكلة المدينة تنبنا الى مسألة الصبي المحروم في الحى الفقير ، حيث ينشأ في الأزقة القذرة ويصاحب صديانا أكبر منه سنا وأعرف بصنوف المفاسد والغوايات . هذا الصبي لا يرى أباه إلا لحظات خلال النهار عند ما يعود من عمله اليومي منهوك القوى مضطجع الحواس ، وهو أيضا لا يرى أمه إلا لماما ، لأن العيش يقتضيها أن تعيش بعيدة عنه أو أن لا تجتمع به إلا في فترات متباعدة . فهو مهمل في الشارع يتعرض لأخطار كبيرة من عشرة السوء ومن الأمثلة التي يشاهدها كل ساعة في أمثاله من المشردين . عندئذ يتعلم التعلق بالترام ونشل المحافظ والساعات من الجيوب وجمع أعقاب السجائر من المقاهى والأفارين ، ثم ينتهى به الأمر الى أن يصبح منشردا لا يقيه علم ولا تربية ولا خلق ، وإنما هو في هذه السن الغضة يحمل لنفسه ميزانا للأخلاق والصفات ، فيزن الشجاعة والبطولة والتفوق والمهارة بالقدرة على السرقة والنشل وأنواع الفساد الأخرى . فإذا بلغ الشباب استحال مجرما لا يرهيه القانون ولا يردعه العقاب .

هذا الصبي المحروم هو مشكلة من مشاكل المدينة التي تكاد لا نجد لها نظيرا في الريف . وعلاجها الناجع في رأيي هو أندية الصبيان التي تعلمهم وتسلمهم وتفرج سامهم وتضع أمام أعينهم المثاليات الطيبة والقدوات الحسنة .

ثم هناك الشباب المتعطل في المدينة وصحيح إن في الريف أيضا متعطلين ولكن تعطلهم لا يؤدي الى التشرذم والجوع ، أما في المدينة فهو يؤدي إليهما . تكاليف المدينة كثيرة ، والعامل لا يندر شيئا للجلورائى والمفاجآت ، وإيست له نقابات منتظمة تمدد بالمعونة وقت تعطله . ومن ثم يكون خطر التعطل في المدينة أعمق غورا وأشد خطرا من التعطل في الريف .

وهناك أيضا ازدحام المنازل في المدينة . وقد يقال إن منزل المدينة على كل حال خير من منزل القرية . وهذا وهم . لأن المنزل الريفي مهما يكن بناؤه سادجا وخاليا من وسائل النظافة أو الأناقة ، فهو معرض للشمس يتخلله الهواء النقي الذي ترسله اليه الحقول المجاورة .

أما في المدينة فليس الأمر كذلك . وكثير من منازل العمال فيها لا تدخاها الشمس ، ومعظمها عبارة عن منظرة بجانب الباب تستوى وأرض الشارع أو تتخفص عنها ، رطبة البدران لا تصلح لسكنى الانسان ، وهى بلا شك من أكبر الأسباب في وفيات الأطفال .

وهناك بعد ذلك مشكلة الطلاق بين عمال المدن . فقد أثبتت الاحصاءات أن الطلاق يفشو في المدن أكثر مما يفشو في الريف . والمرأة المطلقة في بيئة العمال لا يمكن أن تكون المرأة المثل للائومة ولا للعودة الى التزوج ، وإنما هى تشقى بحياتها وحظها وشقاها الذى لا ينقطع بينها وبين أزواجها .

وأخيرا يجب أن نذكر من مشكلات المدن هذا البغاء الذى يضم مدننا وحواضرنا بدنس كرهه ينبغي أن نطهرها منه صونا للأخلاق من الفساد وصونا للصحة العامة من التلف .

في كل هذه المشكلات يجب أن تلقى العون من الشعب . أى يجب على الشعب أن ينشئ أندية للصبيان المحرومين ، وأن ينظم النقابات للعمال ، وأن يساهم في بناء منازل صحية تؤويهم ، وأن ينبرى فريق من علماء الدين ومن المثقفين والمتعلمين فيقوموا بمهمة الوعظ والإرشاد بين الطبقات الوضيعة ليعاموهم طرائق الاقتصاد وليقتنعوا أن الطلاق حلال عليه بشاعة الحرام .



أما مشكلات الريف فأهمها الجهل والفقر والمرض والإجرام "وقد يكون الفقر وراء جميع المشكلات الريفية علة أساسية إذا هى عوبحت بنجاح أدى شفاؤنا منها إلى شفاؤنا من الالل الأخرى . وهنا يستطيع الملاك و كبار الزارعين أن يقوموا نحوها بإصلاحات قد لا يتسنى للحكومة أن تقوم بها .

مثال ذلك هذا الإجرام العنيد الذى لا سبب له إلا إرضاء كبرياء جريحة ، أو إرواء حقد قديم ، أو وشاية كاذبة ، أو مصاهرة لم تتم ، أو تزاحم على ملك ، أو منافسة على منفعة ما الذى تستطيع الحكومة في ذلك ؟ إنها تحث الوعاظ على أن يتعجروا للناس في المساجد بالاستقامة والتزاحم . ولكن المجرم قلما يذهب إلى المسجد ليستمع إلى النصائح والمواعظ فلا فائدة تترجى إذن من الوعاظ والمرشدين . بيد أنى أذكر أنه كانت في الريف المخمرى إلى زمن قريب دعايات دينية تربط الفلاح بعهد . وهذا العهد الذى يلقاه الفلاح من يد رجل صالح أو شيخ طريقة معروف ، كان يتصونه من ارتكاب جرائم كثيرة ويرد إليه صلاحه وتقواه ، فلماذا لا يعمد مشايخ الطرق إلى تلك العهود ، ولماذا لا ينتشرون في القرى

ناصحين معاهدين ؟ ولماذا لا يتطوع أعيان الريف للصالحه بين المتخاضعين بنية تسوية الخلافات القائمة والقضاء على الخصومات الناشئة ؟ إن قيمة الثرى في قريته لا تعدلها قيمة أى موظف من موظفى الدولة فياحبذا أن ينهض أعياننا للقيام بهذه المهمة السامية التى أراها كفيية بأن تقضى على الإجرام إلى حد بعيد .

أما الأمراض التى قال أحد الاخصائيين إنها منتشرة بمعدل ثلاثة لكل فلاح ، فمسئولية الأعيان عنها كبيرة . إنهم هم الذين ينتفعون بصحة الفلاح وجهوده ، ومصالحهم وزيادة الإنتاج فى أرضهم تقتضيان ازدياد عنايتهم بشؤونه الصحية . فاذا أنشأوا المستشفيات وعنوا بدم البرك وبناء المنازل الصالحة للوقاية ، تحسنت صحة الفلاح وحاد هذا التحسن بأوفر الربح على المالكين .

أما الجهل فإن الحكومة عاكفة على مقاومة الأمية بإنشاء المدارس الإلزامية . ولكن هذه المدارس يمكن أن تزداد فى العدد وأن توجد فى البناء إذا وجدت الحكومة معاونة من المالكين فى الريف . فعلى المالكين أن يتبرعوا بالأرض ويشتركوا فى تكاليف البناء . وما من شك فى أن وزارة المعارف ترحب بذلك المالك الذى يدعوها إلى إنشاء مدرسة إلزامية فى قريته إذا هو عاونها بتقديم الأرض أو بالتبرع ببعض النفقات .

الجريرة والمرض والجهل من المشكلات الريفية التى تستطيع الحكومة أن تعالجها بالتعاون مع الأعيان والمالكين . ولكن مشكلة أكبر تختبئ وراء كل هذا وتدفع إليه ، وهى مشكلة الفقر . ففلاحنا يعيش على ما يسد الرمق : يأكل ويشرب ويسكن ، ولكنه لا يستوفى القسط الطبيعى من هذه الأشياء وليس فى وسعه أن ينفق قرشا على غيرها من الضروريات الإنسانية . والوسيلة الى زيادة كسبه ومكافحة فقره تقتضى جهد الحكومة والشعب متضامين . فإن الحكومة تستطيع أن تصالح الأرض البور وتجفف بعض الملاحات والمستنقعات والبحيرات قتريد مساحة الأرض الزراعية ، وبذلك يجد الفلاحون منفسحا للكسب وموردا للعيش . ولكن الملاك يستطيعون أيضا أن يترفقوا بالفلاح ويعدلوا فى معاملته بالألا يرحقوه بالإيجارات العالية ولا يتشددوا فى استيفاء حقوقهم قبله متى ثبت لديهم مجزه عن الوفاء . ويحسن بالمالك أن يعلم أنه إذا كانت له حقوق فان عليه أيضا واجبات ، وأنه يستطيع أن يكون فى الريف عامل خير أو شر بقدر ما ترتقى إليه نفسه إمن حب للروءة والعدل والشرف ، أو تنحدر إليه من القسوة والطمع .

وقد أثبت البحث فى الأغذية الذى قام به عدد من أطباء كلية الطب أن غذاء الفلاح ناقص ، وأنه يتحسن كثيرا بإضافة قليل من اللبن أو مشتقات اللبن . ومن عما نعرف قيمة الماشية لا فى الاقتصاديات الزراعية فقط ، بل فى الصحة العامة للفلاح . ولذلك يجب الحد من إكراه الفلاح على بيع ماشيته وفاء لدين أو لأى سبب من الأسباب .

وأمام الملاك واجب آخر يستطيعون أن يقوموا به ، وهو إنشاء جمعيات التعاون .
بجمعيات التعاون هي بر وخير واقتصاد ودعوة إلى الانتاج والاستقامة معا . وهي نوع من
أنواع التطوع والتبرع يحسن ألا يكون للحكومة شأن فيها أكثر من الرأية
والاشراف .

وقد أدت جمعيات التعاون أجل خدمة وأوفى معونة للعمال والطبقات الفقيرة في أوروبا
وأمرريكا . ولقد نمت هذه الجمعيات وتضخمت حتى أربت ربوع الأموال العاملة فيها
على مئات الملايين من الجنيهات دون أن تحتاج إلى معونات من الحكومة . ولكن الحكومة
المصرية مع ذلك تدخلت بالمعونة في إنشاء هذه الجمعيات التي تجعل المنتج يتصل بالمستهلك
من أقرب طريق دون أن يقتضى منه الوسيط أكبر حصة من الربح . وفي وسع الملاك بمصر
أن يزيدوا ثروة عمالهم الريفيين دون أن يكيدوا أنفسهم نفقات من أى نوع ، وذلك بأن
يشجعوا إنشاء الجمعيات التعاونية . ولو أن هذه الجمعيات انتشرت وزادت أموالها
لاستطاعت أن تستحدث في الريف صناعات جديدة متينة تستخدم فيها المهندسين الزراعيين
الخبيرين بصناعات الألبان والنسيج وغيرها مما يوسع سبل العيش في الريف .

إن حركة التعاون هي أعظم الحركات السمحاء البارة في مكافحة الفقر والجهل والجريمة ،
وهي تبعث النشاط أينما وجدت ، وتحد من الجشع بين التجار وتحبي آمالا جديدة بين العمال .
وحركة التعاون تنسج لأي عمل يراد به تنمية الثروة في البيئات المتوسطة وترغيد العيش بين
الفقراء . ومعلوم أن فلاحنا المصري ليس صاحب وجدان اقتصادى بالقدر الذى يمكنه
من تعرف الفوائد المحققة من إنشاء جمعيات التعاون . ولهذا يجب على المالكين أن يوالوه
بالنصح والإغراء حتى يقبل عليها ويعمل على انشائها .

قلت إن أعظم مشكلة في الريف ، بل المشكلة الكامنة وراء جميع المشكلات الأخرى
هي الفقر . وأستطيع أن أقول إن هذه هي مشكلة الأمة جميعها . وهي لا تحل إلا بتضافر
جهود الأمة والحكومة . وقد بيئت في إيجاز ما تستطيعه الحكومة وما يتيسر للمالكين أن
يقوموا به في هذا السبيل . ولكن لا بد لي من الإشارة الى أنه قد بات من الواجب على
الأمة أن تنشئ الشركات الصناعية وتكثر منها ، لأن الزراعة مهما توسعنا فيها لن تكفينا .
ولقد كان يجدر بالماليين عندنا أن يتبرزوا فرصة الحرب الحاضرة ويؤلفوا الشركات
الصناعية ، إذ أن قلة الواردات بسبب الحرب هي بمثابة حماية بحركية للصناعات الوطنية .
وليس من الحكمة أن نبقى على اعتزازنا بملكية الأرض مهما غلا ثمنها وأن تترك الصناعات
مع أنها محور الرقي في الأمم .

ومتى توافرت لدينا الأرض الزراعية بمجهود الحكومة وتوافرت الصناعات بمجهود الأمة عم اليسر والرخاء جميع الطبقات . وعندئذ تحل مشكلة الفقر وتحل بحكم اتبعية مشكلات الجهل والمرض والإجرام . ولنعلم أن انتشار الصناعات على الأسلوب العصري أى إيجاد المصانع الآلية الكبيرة لا يمكن أن يتم ويتحقق بدون التعاون الوثيق بين الأغنياء فى إنشاء شركات المساهمة . وهذا التعاون فى مصر لا يزال فى طوره الابتدائى بين أغنيائنا الذين يؤثرون التكاثر من الفدادين على استثمار أموالهم فى شراء أسهم الشركات . ومهميرنا باعتبارنا أمة عصرية يقتضى العناية أكبر العناية بإنشاء المصانع الكبرى ، والرقي الاقتصادى وحاجتنا الى تيسير العيش لأكثر عدد من السكان يطالبنا بالاستثمار من هذه المصانع وهنا أيضا يبرز مجهود الشعب ويتجلى فى صورة واضحة .

وإذا كان من واجب الحكومة أن تستغل جميع موارد الثروة فى البلاد لتيسير نمو الصناعات كاستغلال مساقط المياه بأسوان لإيجاد القوى المحركة الرخيصة وكاستخراج المعادن والمواد المعدنية من أرضنا وجبالنا ، فليس من المعتبر أن نعتد على هذه الحكومة فى صنع المسامير أو الإبر أو الأحذية أو الملابس . فهذه أعمال ستظل أبدا من أخص خصائص الشعب يقوم بها من طريق الشركات الصناعية التى تؤلف بأموال الأغنياء .

والحكومة ترى هذا التطور الاقتصادى ، أى الإصلاح الزراعى والتوسع الصناعى وتعمل لتنظيمه وضبطه حتى لا تؤدى وطائمه إلى الإضرار بصحة العمال .

إن على الحكومة واجبات الأمن العام الذى أصبحنا نتوسع فى فهم معناه فصرنا ندخل فيه الصحة العامة والتعليم والوقاية من التعطل . ولكن على الشعب واجبات أخرى فى البر والتنظيم ، وفى إنشاء دور التعليم والمستشفيات والملاجئ والمساجد والأندية ، وفى مكافحة الفقر بالمدن والريف ، وفى زيادة الثروة الأهلية بإنشاء الشركات الصناعية . فإذا عرف الشعب كيف يعاون الحكومة على خلق هذا التطور ، استطعنا أن نحل مشكلتنا الكبرى التى أضر على أنها مبعث جميع المشكلات : وهى الفقر .

حسن الشريف